مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

موقف دول الخليج العربي من حرب الناقلات النفطية دراسة من خلال وثائق السفارة البريطانية (1984-1985م)

ا.د.فلاح حسن كزار
م.م.رياض ريحان منشود
riyadhra80@gmail.com
جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/1/1
تاريخ القبول 2025/2/1
تاريخ النشر 2025/3/1

الكلمات الرئيسية:

الناقلات النفطية-وثائق-السفارة البريطانية-الانخراط العسكري-التامين البحري

المستخلص باللغة العربية:

وقعت "حرب الناقلات" بين عامي 1984 و1989، وشملت هجمات بين العراق وإيران، مستهدفةً بشكل رئيسي ناقلات النفط الكويتية لإضعاف قدراتها على التصدير.
أثرت هذه النزاع بشكل كبير على الأمن الاقتصادي والسياسي في منطقة الخليج، مما أوجد تحديات حقيقية للدول الخليجية في حماية مصالحها وضمان الاستقرار.
تاريخياً، أصبحت الخليج ساحة بحرية للمعارك بعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية عام 1980.
بدأ العراق في تنفيذ هجمات على السفن الإيرانية في عام 1984، مما دفع إيران إلى الرد على ناقلات النفط الكويتية والأمريكية.
ونتيجة لذلك، اشتدت المواجهات البحرية.
أظهرت الدول الخليجية استجابات متفاوتة تجاه حرب الناقلات. سعت الكويت، التي تأثرت بشدة، إلى تدخل عسكري دولي للحماية. في المقابل، اتبعت الإمارات العربية المتحدة موقفاً متوازناً، بينما اعتمدت عمان سياسة الحياد وتجنبت الانخراط العسكري.
اقتصادياً، أدى النزاع إلى زيادة تكاليف التأمين البحري وانخفاض صادرات النفط، على الرغم من أن بعض الدول مثل الإمارات استطاعت التخفيف من التأثيرات الاقتصادية بسبب مواقعها الاستراتيجية.
سلطت الحرب الضوء على الحاجة إلى تعزيز الدفاع الجماعي بين الدول الخليجية لمواجهة التهديدات المستقبلية.
كما أكدت على دور القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في حماية الملاحة البحرية، على الرغم من اختلاف الآراء حول مدى تدخلها.
في النهاية، حولت حرب الناقلات التصور حول أمن الخليج، مشددةً على أن التهديدات البحرية تكتسب أهمية مماثلة لتلك التي تتعلق بالأرض. تختتم الدراسة بتوصيات لتحسين التعاون الدفاعي الإقليمي وتعزيز دور عمان الدبلوماسي كوسيط.

doi: xx.xxxx

المبحث الأول: المقدمة

تمهيد

شهدت منطقة الخليج العربي، خلال ثمانينيات القرن العشرين، واحدة من أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخها المعاصر؛ حيث اندلعت الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) لتشكل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار الدول الخليجية. ومع تصاعد الحرب وتغير مجرياتها، بدأت مرحلة جديدة أكثر خطورة تُعرف بـ"حرب الناقلات"، وهي سلسلة من الهجمات المتبادلة التي استهدفت ناقلات النفط والسفن التجارية في مياه الخليج العربي، مما أدى إلى تهديد أمن الملاحة البحرية والطاقة في واحدة من أهم الممرات الاستراتيجية في العالم.

إشكالية البحث

أفرزت حرب الناقلات تحديات جسيمة لدول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، التي وجدت نفسها أمام ضرورة صياغة مواقف دقيقة ومتزنة تحفظ أمنها الوطني ومصالحها الاقتصادية، دون الانجرار المباشر في النزاع العسكري القائم بين دولتين جارتين. وتكمن الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في التساؤل التالي:

ما هو موقف كل من الإمارات والكويت وعُمان من حرب الناقلات؟ وما الدوافع التي شكّلت مواقفهم، وكيف أثرت هذه المواقف على أمن الخليج ومصالح تلك الدول؟

أهداف البحث

تحليل موقف كل من الإمارات، الكويت، وسلطنة عُمان من حرب الناقلات.

دراسة الأسباب السياسية، والاقتصادية، والأمنية التي شكّلت تلك المواقف.

المقارنة بين مواقف الدول الثلاث لتحديد أوجه التشابه والاختلاف.

تقييم تأثير مواقف تلك الدول على الحرب، وعلى أمن الملاحة في الخليج.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال اعتبارات عدة، منها:

الأهمية العلمية: يساهم في فهم أحد أبعاد الحرب العراقية الإيرانية الذي لم يحظَ بتغطية كافية في الدراسات الأكاديمية، وخاصة في سياق مواقف دول الخليج غير المتحاربة.

الأهمية العملية: يساعد صانعي القرار والباحثين في تحليل سياسات الحياد والموازنة في ظل النزاعات الإقليمية، ويمثل مرجعًا لفهم سلوك الدول الصغيرة والمتوسطة في بيئة جيوسياسية مضطربة.

المبحث الثاني: أدوات البحث ومنهجيته وأركانه

أولًا: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعنى بوصف الوقائع والأحداث المتعلقة بحرب الناقلات، وتحليل مواقف الدول الخليجية الثلاث (الإمارات، الكويت، عُمان) من تلك الحرب، من خلال رصد البيانات والمواقف الرسمية وغير الرسمية، ومقارنتها لفهم الأبعاد المختلفة لتلك السياسات.

ثانيًا: أدوات البحث العلمي

تم استخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وهي:

تحليل الوثائق والمصادر التاريخية:

البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات الخليجية.

أرشيف الصحف الخليجية، والعربية، والعالمية خلال فترة الحرب.

تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حول أمن الملاحة في الخليج.

التحليل السياسي والإعلامي:

دراسة الخطابات الرسمية والحوارات الصحفية لقادة الدول الثلاث.

تتبع مضمون المقالات السياسية والتحليلات الإقليمية في الصحف والمجلات المتخصصة.

المقارنة السياسية:

مقارنة مواقف الدول الثلاث وتفسير الاختلافات والتشابهات بينها بناءً على المصالح الجيوسياسية والاقتصادية.

المراجعة الأدبية:

الاستفادة من الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت الحرب الإيرانية العراقية وأثرها على الخليج.

ثالثًا: أركان البحث العلمي

يعتمد هذا البحث على أركان البحث العلمي المتعارف عليها:

عنوان واضح ودقيق: "موقف دول الخليج العربي

من حرب الناقلات النفطية دراسة من خلال وثائق السفارة البريطانية 1984-1985م)

مشكلة بحث محددة: كما ورد في المقدمة، وهي محاولة فهم وتحليل مواقف الدول الثلاث من حرب الناقلات وأثر تلك المواقف.

أهداف واضحة: تم تحديدها بشكل دقيق في الفصل السابق.

فرضيات البحث (ضمنية وتحليلية):

تفترض الدراسة أن كل دولة من الدول الثلاث اختارت موقفها بناءً على اعتبارات أمنية واقتصادية خاصة بها.

تفترض أيضًا أن مواقف الدول الثلاث ساهمت في الحد من تفاقم آثار حرب الناقلات في الخليج.

تحديد الزمان والمكان:

الزمان: من عام 1984 إلى عام 1988، وهي الفترة التي تُعرف باسم "حرب الناقلات".

المكان: الخليج العربي، مع التركيز على سياسات ومواقف الإمارات، والكويت، وسلطنة عُمان.

تحديد المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي كما ذُكر أعلاه.

توثيق علمي دقيق: يتم استخدام نظام التوثيق الأكاديمي للإشارة إلى المصادر والمراجع المستخدمة، حسب الأصول العلمية المتعارف عليها.

المبحث الثالث: الإطار النظري

أولًا: حرب الناقلات تعريفها وخلفيتها ضمن الحرب العراقية الإيرانية

تُعرف "حرب الناقلات" بأنها سلسلة من الهجمات العسكرية المتبادلة التي استهدفت ناقلات النفط والسفن التجارية في الخليج العربي، خلال الحرب العراقية الإيرانية، ابتداءً من عام 1984 وحتى نهاية الحرب في عام 1988. وقد كانت هذه الحرب غير التقليدية تهدف إلى التأثير على اقتصاد الطرف الآخر عن طريق استهداف مصدر حيوي له وهو تصدير النفط، وفي الوقت نفسه، جر أطراف دولية للتدخل العسكري لحماية المصالح البحرية.

ثانيًا: خلفية عامة عن الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)

اندلعت الحرب بين العراق وإيران في سبتمبر 1980 على خلفية نزاعات حدودية قديمة، وتضارب مصالح إقليمية، وسعي كل طرف لبسط نفوذه في المنطقة بعد الثورة الإيرانية. وقد اتخذ الصراع طابعًا استنزافيًا شمل معارك برية ضارية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتهديد الأمن الإقليمي. مع مرور السنوات، بدأت الحرب تتوسع في أبعادها، وخصوصًا بعد عام 1984، عندما بدأ كل طرف في استهداف السفن وناقلات النفط المرتبطة بالطرف الآخر في الخليج العربي، ما أفضى إلى نشوء ما يُعرف بـ"حرب الناقلات".

ثالثًا: الخليج العربي كمسرح استراتيجي للصراع

تُعد مياه الخليج العربي أحد أهم الممرات البحرية في العالم، حيث يُمرر من خلاله نحو 30% من إمدادات النفط العالمية. وبالتالي، فإن أي تهديد لأمن هذا الممر الحيوي يمثل تهديدًا للاقتصاد العالمي. خلال حرب الناقلات،

تعرضت عشرات السفن التجارية وناقلات النفط لهجمات إما من قبل الطيران الحربي أو باستخدام الألغام البحرية، ما اضطر العديد من الدول الخليجية إلى اتخاذ إجراءات أمنية غير مسبوقة، وطلب الحماية الدولية لناقلاتها.

رابعًا: الحرب البحرية كوسيلة ضغط سياسي

شكّلت حرب الناقلات أحد أوجه الحرب النفسية والاقتصادية، حيث:

أرادت إيران الضغط على الدول الخليجية التي دعمت العراق.

سعى العراق إلى عرقلة صادرات إيران النفطية ومنعها من الاستفادة من عوائد الحرب. هذا النوع من الحرب كان له تبعات خطيرة على الاقتصاد الخليجي، وفرض تحديات أمنية جسيمة على دول مثل الكويت، والإمارات، وعُمان.

خامسًا: الإطار النظري للتحليل السياسي

لتحليل مواقف الدول الخليجية من حرب الناقلات، يتم الاعتماد على عدد من النظريات السياسية ذات الصلة:

نظرية الواقعية السياسية: والتي تفترض أن الدول تتصرف وفقًا لمصالحها الأمنية والاقتصادية في بيئة دولية فوضوية.

نظرية التوازن الإقليمي: التي توضح كيف تسعى الدول الصغيرة أو المتوسطة إلى التوازن بين القوى الكبرى لتفادي الانزلاق في النزاعات.

نظرية الأمن الإقليمي المشترك: التي تفترض أن أمن دولة ما مرتبط بأمن جيرانها، مما يحتم التعاون الجماعي لتقليل التهديدات.

المبحث الثالث

حرب الناقلات النفطية من خلال الوثائق البريطانية

تُعدُّ حرب الناقلات النفطية من أخطر حروب الجيوش المتقاتلة في العصر الحديث، إذ تلجأ كل دولة من دول العالم أثناء مواجهتها العسكرية إلى تحطيم ناقلات النفط التابعة للدولة المعادية، مما ينتج عن هذه الحرب الحديثة الدمار والتحطيم الاقتصادي، إذ يُعدُّ النفط هو المصدر الرئيس والأهم لمقومات أغلب دول العالم الاقتصادية، فقد تتجلّى صورة الصراعات الدولية الحربية بثلاثة أنماط وهي الاستحواذ على مصادر المياه البحرية والنهرية، ومسك زمام مصادر الطاقة أي الموارد الاقتصادية، والسيطرة والتحكم بإدارة طرق التجارة الزراعية والصناعية الدولية(.

تعود بدايات مصطلح حرب الناقلات النفطية إلى حقبة الثمانينات من القرن الماضي الذي جرت فيه أحداث الحرب العراقية الإيرانية البالغ مدتها ثمان سنوات، وقد تجلت صورة هذه الحرب الاقتصادية باستهداف القوات العراقية والإيرانية للناقلات النفطية التي تسير في مياه الخليج العربي .

لقد قامت قوات الجيش العراقي في حرب الخليج الأولى بتوسيع آليات طرق حربها العسكرية ضد القوات الإيرانية وضرب مصالحها الاقتصادية الذي يشكل البترول عاملها المالي الأبرز، وقد توسعت حرب العراقيين ضد الإيرانيين لتنتقل إلى حرب الناقلات وكانت بداية هذه الحرب العسكرية الاقتصادية في عام 1984م، فقد تجلّت الحرب العراقية الإيرانية في مسار جديد وهو استهداف ناقلات البترول وتهديد حركة الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي، ونتج عن هذا المسار الحربي الجديد احتمالية توسع نطاق تلك الحرب إذ أصبح من الممكن أن تلتحق دول أخرى بتلك الحرب وتشارك في مواجهتها العسكرية، فقد كانت حرب الناقلات "عبارة عن استهداف متبادل لناقلات النفط والناقلات البحرية التجارية للبلدين بغية قطع الإمدادات الاقتصادية والعسكرية للجيشين المتحاربين ولم يكن الأمر مقتصراً على استهداف السفن التابعة للدولتين المتحاربتين بل امتدت لتشمل الدولة الداعمة" .

لقد أخذت حرب الناقلات بين الجيش العراقي والجيش الإيراني تتصاعد شيئاً فشيء وأصبحت آليات نقل النفط عبر البواخر والسفن الدولية في مياه الخليج العربي في حالة من الخطر الشديد جداً، إذ تولد عن هذه الحرب تغير بوصلة مجريات المواجهات العسكرية وتوجهت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الكويتيون لطلب الاستعانة بالحماية الدولية من الدول العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وقد اتخذت هذه الدول العالمية من هذا الطلب الخليجي كحجة قانونية وسياسية وإضفاء الشرعية لدخول سفنها وبوارجها العسكرية إلى مياه الخليج العربي .

كان لدول الخليج العربي مواقفاً متباينة من حرب الناقلات النفطية التي دارت بين القوات العراقية والقوات الإيرانية عام 1984م، وقد خشيت هذه الدول على مصالحها الاقتصادية من تلك الحرب، ولاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة الكويت.

أولاً موقف الإمارات العربية المتحدة من حرب الناقلات

أولًا: الخلفية السياسية للإمارات خلال الحرب

اتسم موقف الإمارات العربية المتحدة منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية بالحذر والتوازن، إذ حرصت على تجنب الانحياز العلني لأي من الطرفين. وقد تبنت الإمارات سياسة تقوم على الحياد النسبي، مع الدعوة المستمرة إلى التهدئة، وعدم التصعيد، وذلك انطلاقًا من التزامها بالحفاظ على أمن الخليج واستقرار الاقتصاد الإقليمي.

ثانيًا: موقف الإمارات من تصاعد حرب الناقلات

مع اندلاع حرب الناقلات في عام 1984، بدأت التهديدات تقترب أكثر من المياه الإقليمية للإمارات. فقد أصبحت السفن العابرة لمضيق هرمز، بما في ذلك الناقلات المرتبطة بالإمارات أو التي تمر عبر موانئها (مثل الفجيرة)، عرضة للاستهداف المباشر أو غير المباشر.

ثالثًا: الإجراءات الأمنية الإماراتية

1. تعزيز الرقابة البحرية: كثفت الإمارات من المراقبة البحرية في موانئها ومياهها الإقليمية، خاصة في إمارة الفجيرة التي أصبحت بديلاً استراتيجيًا لبعض الناقلات.

2. تنسيق خليجي مشترك: شاركت الإمارات في الاجتماعات الطارئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، لدعم أمن الملاحة وطرح مبادرات جماعية للحماية.

3. تحديث القدرات الدفاعية: قامت الإمارات بتحديث بعض منظوماتها البحرية، وأجرت تدريبات مشتركة مع بعض الدول الحليفة لتعزيز قدراتها الدفاعية.

رابعًا: الموقف الدبلوماسي

دعوات مستمرة للتهدئة: طالبت الإمارات، في أكثر من محفل دولي، بوقف استهداف السفن وفتح قنوات تفاوض، معتبرة أن أمن الملاحة مسؤولية دولية.

رفض التدويل المفرط: على الرغم من تفهمها لدوافع الحماية الدولية لناقلات النفط، فإن الإمارات أعربت عن قلقها من تزايد الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، خصوصًا الأمريكي والسوفيتي، خشية تحوله إلى احتلال ناعم أو تهديد لاستقلال القرار الخليجي.

خامسًا: الفجيرة كميناء بديل استراتيجي

برز ميناء الفجيرة كعنصر أساسي في سياسة الإمارات خلال حرب الناقلات، حيث أصبح محطة رئيسية لتزويد السفن بالوقود والتموين، وشكّل بديلاً أكثر أمنًا لبعض الناقلات التي أرادت تفادي المرور عبر مضيق هرمز مباشرة.

سادسًا: خلاصة الموقف الإماراتي

من منظور الباحث، يُعد الموقف الإماراتي نموذجًا للدبلوماسية الوقائية والسياسة الواقعية التي نجحت في تحصين الدولة من تداعيات صراع إقليمي خطير.. لقد أثبتت الإمارات، من خلال سياساتها وإجراءاتها الأمنية والدبلوماسية، قدرتها على حماية مصالحها الحيوية مع الحفاظ على دور إيجابي وداعم للاستقرار الإقليمي.

هذا النهج أرسى دعائم سياسة خارجية إماراتية تتسم بالبراغماتية والمرونة والقدرة على التكيف مع التحديات الجيوسياسية المعقدة..

سابعاَ: استقراء موقف الامارات من حرب الناقلات من خلال الوثائق البريطانية

سوف نسلط الضوء في هذا المحور على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من حرب الناقلات النفطية بين القوات العراقية والإيرانية من خلال وثائق السفارة البريطانية في بغداد .

جاء في إحدى الوثائق التي أرسلها السفير البريطاني لوزارة الخارجية البريطانية والمؤرخة بتاريخ، حول إحدى الحوادث التي حدثت في أثناء الحرب العراقية الإيرانية ما يلي :

(1- إن هذه الناقلة مملوكة لليونان ومن المفترض أن ترسو في إحدى الموانئ قبالة جزيرة خور فكان ، وكانت قد تعرضت لقصف عراقي نتج عنه وجود صاروخ غير منفجر في خزان البضائع وقد طلب وكلاء السفينة المساعدة من المملكة المتحدة لإزالة الصواريخ.

في ضوء القيمة الاستخبارية المحتملة ، وافق وزير الدفاع مؤقتاً على إرسال فريق مكون من خمسة أفراد من فريق التخلص من الذخائر المتفجرة.

٢- إحدى هذه الشروط هو أنه يجب علينا التأكد من عدم وجود اعتراضات لدى سلطان دولة الإمارات العربية المتحدة لا نرغب في أن نبدو وكأننا نقوم بذلك في مواسم أخرى للسلامة ، لذلك لا ينبغي أخبار السلطات الإماراتية باهتمامات المخابرات)

من خلال ما تقدم أعلاه يبدو أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتعامل بحذرٍ شديد في مثل هكذا مواقف بحيث أنها تطلب المساعدة والاستشارة من طرف ثالث له مصلحة في حماية وسلامة السفن التجارية وهي بريطانية.

وقد جاء في وثيقة أخرى والمؤرخة بتاريخ ،

(2- قال إن صادرات النفط الإيرانية قد توقفت قليلاً بسبب الغارات التي شنها الجيش العراقي على جزيرة خرج، ولكن قليلاً لم يرَ أن غارات إيران الانتقامية على الشحن لها علاقة برغبة قائد جديد للبحرية في إظهار نفسه كرجل قوي ، بل الأحرى كانت الإدارة نفسها تشعر بثقة النفس لأن اقتصادها كان في حالة جيدة ويبدو أنها قادرة على الحصول على المعدات العسكرية التي تحتاجها ، وكانت في مزاج يسمح لها بإلقاء ثقلها في كل مكان ، ومع ذلك كان من الصعب على إيران الرد على منشآت(أيراوي ديل) : كانت عين زالة ذات أهمية قليلة وحتى لو قطع الإيرانيون خط الأنابيب على تركيا فمن الممكن إصلاحه بسرعة ، وبناء على ذلك فقد كان بعيداً عن التقليل واحتمال أن تتخذ عملية إعادة الأعمار الإيرانية شكل هجوم على بعض منشآت النفط الكويتية.

٣- قال راشد بن عبد الله إنه إذا كان الرد على أي هجوم قد يكون كارثياً بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولهذا السبب كانت الإمارات تحث الكويت على عدم القيام بأي شيء من شأنه الإساءة إلى الإيرانيين لاسيما أن

الكويتيين قد ناشدوا دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المساعدة كما أنهم قالوا سيفعلون ذلك وإلا لن يكون أمام تلك الدول سوى خيار الرد، هذا ولم يجيب الوزير عندما سئل عما إذا كانت الإمارات قد حثت العراقيين أيضاً على تخفيف هجماتهم على إيران)

أيضاً في إحدى الوثائق يدخل الموقف الفرنسي كطرف في هذه الحرب من خلال لقاء السفير الفرنسي بالشيخ محمد بن راشد من خلال الوثيقة الآتية :

(1- التقى السفير الفرنسي بالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع في دبي يوم ٢١/أيلول/١٩٨٥م ، أخبرني السيد كريتان في ٢٤/أيلول أنه بعد الحديث عن دعم فرنسا لا يراجع الشيخ محمد حث الحكومة الفرنسية على الضغط على العراقيين للتخفيف من هجامتهم على إيران خوفاً من العواقب التي قد تترتب على الخليج ككل.

٢- لاحظ السيد كريتان أن المرء سمع بوضوح في دبي من أبو ظبي الرسالة المرسلة من دولة الإمارات العربية المتحدة هو هناك حاجة للبقاء على الجانب الأيمن من الإيرانيين)

من خلال هذه الوثيقة الآنفة الذكر يتضح لنا جليا محاولات الإمارات على حث العراقيين بتخفيف هجماتهم الجوية والبحرية على السفن والناقلات الإيرانية في مياه الخليج العربي من خلال إدخال فرنسا كوسيط بحكم العلاقات الجيدة التي تربط فرنسا بالعراق آنذاك.

وهو موقف إمارتي تجلت فيه رغبة الإمارات تجنيب دول الخليج الآثار المدمرة للعمليات الحربية ما بين العراق وإيران على مقربة حدود هذه الدول.

وفي إحدى الوثائق المؤرخة بتاريخ ..... جاء ما نصه :

(1- إضافة إلى مقابلة وزير الدفاع الإماراتي في ١٢/أكتوبر التقى نائب وزير الخارجية الإيراني بالشيخ زايد في ٥/أكتوبر وحاكم الشارقة في ٦/أكتوبر عندما رأيت وزير الدولة للشؤون الخارجية يوم أمس بتاريخ ٢٠/أكتوبر (وقد كتبت إلى إلى وزارة الخارجية البريطانية) حاولت معرفة المزيد عن الخطوط التي اتبعها علي محمد بشارة .

٢- كل ما يمكنني اكتشافه على وجه اليقين هو أحد المواضيع التي سعى إليها البشارتي هو أنه إذا أصبحت إيران غير قادرة على تصدير نفطها في الخليج فأنها ستضمن عدم تمكن أي شخص آخر إخراج نفطه)( )

لقد جاء في هذه الوثيقة تهديد صريح وواضح وبأعلى المستويات إن إيران قد طلبت من دول الخليج بصورة عامة تحديد موقفها السياسي من هذه الحرب وبخلافه فأن عدم تصدير إيران للنفط عبر مياه الخليج فهذا يعني إن دول الخليج لم تصدر النفط أيضاً .

ومثلما ذكرنا في الوثائق السابقة فأن هذه الوثيقة التي نسلط الضوء عليها جاء فيها ما يأتي :

(1- أخبرني عادل البشتاوي بالأمس أنه استقال من منصبه كرئيس تحرير وكالة أنباء الإمارات(وام) ويلزمه بأخطاره لمدة ثلاثة أشهر ويجوز له البقاء لفترة أطول لتغطية الإجازة الصيفية الفترة ولكن من الواضح أنه مهم على الرحيل.

٢- يعمل عادل الآن في شركة (وام) لمدة خمس سنوات، لقد أظهر لبعض الوقت خيبة أمله واحباطه بسبب القيود المفروضة على منصبه ؛ ولكن ما عجل بقراره هو الخلاف الذي دار قبل نحو أسبوعين مع عبد الله النويس وكيل الوزارة والمراقب الفعلي لوزارة الإعلام ويبدو أن عبد الله النويس (هو شيعي يزعم أنه ولد على متن قارب في مكان ما بين البحرين والإمارات العربية المتحدة لعائلة عربية في ساحل الخليج الإيراني) اتهم عادل بأعطاء أهمية كبيرة في تقارير وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة الرسمية للنسخ العراقية عن الأحداث في حرب الخليج، وكنتجية مباشرة لذا من أمر عبد الله عادل بكتابة الزيارة التي قام بها محمد علي عرب وكيل وزارة الخارجية الإيرانية إلى الإمارات في وقت سابق وفي هذا الأسبوع بعبارات تشير إلى أنه كان يدعو إلى وساطة الإمارات في حرب الخليج . عادل الذي رأى الرسالة التي كان محمد عرب يحملها من الرئيس الإيراني علي خامنائي إلى الشيخ زايد وكان يعلم أنها لم تتطرق لشيء كهذا: لقد طلب فقط إقناع العراق بوقف هجماته على أهداف مدنية ولذلك حاول أن يكتب مقالة يرضي رغبات عبد الله النويس لكنه لم يظهر تجاهلاً صارفاً للحقائق وعلى الرغم من ذلك قرر عبد الله الذي يتمتع الآن بطبيعة الحال بالسيطرة التحريرية الكاملة على صحيفة الاتحاد أن يتصدر القصة في تلك الصحيفة بطريقة تشير بوضوح تام إلى أن الأمر يتعلق بالوساطة بالجملة وهذا ما اثار غضب السفارة العراقية التي اتصلت بعادل لتطلب تفسيراً إذ كانت الوساطة قد اقترحت فلماذا لم يكونوا طرفاً فيها كما واجه السفير العراقي بغضب رشيد عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية وكان رد رشيد ضعيف إلى حد ما (هذا أنه لا ينبغي للسفير أن يصدق ما يقرأه في الصحف.

٣- قال عادل إن كل من في السلطة (بما في ذلك الشيخ زايد وغير الفعال إلى حد كبير كذلك الشيخ أحمد بن حميد وزير الإعلام يعتبرون عبد الله النويس بمثابة شخص غير فعال)( )

إن إيران أرادت أن تكون الإمارات كوسيط في إنهاء هذه الهجمات أو عن طريقها تستغل نفوذها السياسي كوسطاء مثلما حصل مع إدخال فرنسا كوسيط في إنهاء هذا النزاع ، ويبدو أن هذه الوساطة الإمارتية كانت سرية بحد ذاتها وبعيدة عن الوسائل الإعلامية بحيث أن السفارة العراقية في أبو ظبي لم يكن لديها علم بهذه التحركات الدبلوماسية إلا عبر تسريبات في صحف محلية.

وفي وثيقة من الهجمات البحرية الإيرانية على سفن إماراتية :

"١- لا شك أنك قد سمعت حتى الآن الهجوم الذي وقع على السفينة المذكورة أعلاه في ٢٩ /مايو أيار لقد تلقينا تقريراً موسعاً حول هذا الأمر وحادثة سابقة مرتبطة به من الممثل المحلي لجمعية الإنقاذ وأنه قد يكون ذات أهمية .

٢- تم تحديد سفينة (نوراسي...) وهي ناقلة البضائع السائبة في ٢٢ / أيار/ ١٩٨٥م على يد سفينة حربية إيرانية، أمر القبطان بالتوجه إلى المياه الإيرانية في المياه الدولية لكنها رفضت القيام بذلك.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم صعد على متن السفينة عشرة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية في قاربٍ كان على اتصال لاسلكي بالسفينة الحربية لم يتمكن القبطان التوقف على السفينة الحربية لكن القارب كان يسمى (تمشيون جون) وقد طلبت الجهة المسلحة في القبطان فتح جميع الحاويات الموجودة على متن السفينة والمتجهة إلى الكويت ربما أن السفينة كانت في طريقها في مسقط إلى الكويت عبر جبل علي فقد كان من المستحيل الوصول إليها في البحر وبعد توضيح ذلك سمح للسفينة بالتوجه إلى جبل علي.

٣- في ٢٩ / مايو فقد كانت السفينة في طريقها من الدمام إلى كراتشي تعرضت لهجوم بطائرتين ولم تحدث أضرار تذكر ويعتقد أن هذا ربما كان المقصود منه تحذير الإيرانيين أو ربما اشتبهت في أن السفينة تحمل على متنها أسلحة للكويت وفق رحلة داخلية إلى الخليج.

٤- سوف ترغب في معرفة ذلك أنه بين 15 و 25 / أيار كانت سفينة حربية إيرانية متوقفة في مضيق هرمز ومن موقعها 26 درجة شمالاً و56 درجة شرقاً تمكنت من الاتصال بجميع السفن التي تدخل المضيق وطلبت معلومات من كل سفينة بشأن وجهتها وآخر ميناء وصلت إليه ومحتويات الشحنة)( )

لا يوجد شك من أن البحرية الإيرانية لم تصعد على متن هذه السفينة عن طريقة قواتها بل أرسلت موظفين مدنين إذ يبدو أن هؤلاء الموظفين ينتمون لدوائر التفتيش البحرية وهي تستخدم عند الدول لما يكون لها شك بأحد السفن المبحرة في مياها الإقليمية وأن عدم إرسال جنود يقومون بتفتيش هذه السفينة هو تصرف سياسي حكيم لا يقعون بمأزقٍ مع الدولة التي يرفرف علمها على هذه السفينة أو غيرها من السفن التجارية الأخرى .

ووثيقة أخرى :

الموقف الإماراتي من خلال إحدى الوثائق :

" ١- طلب العملاء الفدراليون البريطانيون من وزارة الدفاع البريطانية المساعدة في إزالة الصاروخ (EXocet) غير المنفجر في الناقلة الليبرية المسجلة باسم (Fellowship) المملوكة لليونان والتي تبلغ حمولتها (118000 طن) أثر تعرضها للهجوم من قبل الطائرات العراقية على بعد(50ميلاً) جنوب جزيرة خرج وهي الآن ترسو قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة وهي محملة ب(230) طن من النفط.

٢- يحرص موظفو استخبارات وزارة الدفاع بشدة بالحصول على معلومات حول الصاروخ الذي يعتقدُ أنه نوع جديد موجود حالياً في الخدمة بالارجنتين ويطلب من السيد ستانلي الموافقة على العملية .

٣- طلب نصيحة سريعة من وزارة الخارجية :

بعد الاستشارة أيها المستشار لقد أخبرنا وزارة الدفاع إننا لا نرى أي اعتراض عن العملية من جهة نظر لعلاقتنا مع أي من الدول التي قد تكون متورطة في الصراع لا يستطيع العراقيون الاعتراض على إزالة صاروخ أطلقوه على سفينة مدنية بريئة(ومن المحتمل أن يكون الصاروخ قد أصبح ملكاً للمالكين اليونانين للناقلة) ولا شك في أن الدول سترحب بإزالة الخطر المتمثل في ذلك لهذه السفينة وتتابع وزارة الدفاع النقاط الآتية :

أ- الحاجة إلى طلب واضح للمساعدة من مالكي السفينة ومستأجيرها.

ب- التعويض في حالة حدوث ضرر يصيب أفراد وزارة الدفاع أو في حالة حدوث انفجار.

ج- أنه لا يوجد خطر ملموس قد أن يؤدي انفجار الصاروخ أي تلوث نفطي خطير.

٤- يدرك مسؤلو وزارة الدفاع ضرورة الحصول على إذن من السلطات الإماراتية لدخول مياهيها الإقليمية لتنفيذ العملية وسيقمون بذلك من خلال الملحق العسكري الذي سيطلب منه إبلاغ سفير جلالة الملك بأنه قد تم استشارة وزارة الخارجية البريطانية "

تجتمع في هذه الحادثة مصالحٌ دولٌ متعددة فالسفينة مملوكة إلى دولة ليبريا وتقوم بتشغيلها شركة يونانية وقد ضربت من قبل القوات الجوية العراقية على مسافة ٥٠ ميلاً من جزيرة خرج الإيرانية لكن هذا الصاروخ الجوي العراقي لم ينفجر فطلبت هذه السفينة المساعدة بنزع فتيل هذا الصاروخ غير المنفجر من السلطات الإماراتية التي لم تتدخل حتى لا تكون طرفاً في نزاع هذا الصراع العسكري في مياه الخليج العربي، وبالتالي فهذا هو الموقف الإماراتي المحايد الذي دأبت عليه طيلة سنوات الحرب بين العراقيين والإيرانيين ، فقد قام الإماراتيون بإشراك طرفاً دولياً محايداً في الحرب وهو بريطانيا على أن ترسل خبراء متخصصين بإزالة المواد الحربية غير المنفجرة من تلك السفينة شريطة أن تسحب هذه السفينة من المياه الدولية .

المبحث الرابع

موقف سلطنة عُمان من حرب الناقلات

أولًا: الموقع الجغرافي وأهمية مضيق هرمز

تتمتع سلطنة عُمان بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، إذ تشرف على مدخل مضيق هرمز، الممر البحري الأضيق والأكثر حيوية في العالم لتجارة النفط. وقد شكّل هذا الموقع عنصرًا حاسمًا في سياسات السلطنة خلال حرب الناقلات، حيث حرصت على تجنب أي تصعيد يمكن أن يحوّل المضيق إلى ساحة صراع مباشر.

ثانيًا: السياسة العُمانية المتوازنة

منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية، حرصت سلطنة عُمان على تبني سياسة الحياد الإيجابي، التي تمثلت في:

عدم الانحياز لأي من طرفي النزاع.

الدعوة المستمرة للحلول السلمية.

فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع العراق وإيران في آنٍ واحد.

وفيما يخص حرب الناقلات، واصلت السلطنة هذا النهج، مركزة على أمن الملاحة دون الدخول في التحالفات العسكرية المباشرة.2

ثالثًا: الإجراءات العُمانية لحماية أمنها البحري

رغم عدم استهداف ناقلات عُمانية بشكل مباشر، فقد اتخذت السلطنة عدة إجراءات احترازية:

1. تعزيز المراقبة البحرية:

قامت القوات البحرية السلطانية بمراقبة الملاحة في مضيق هرمز وخليج عمان، لتأمين السفن العابرة.

2. رفع جاهزية الدفاع الساحلي:

تم تعزيز الدفاعات البحرية قرب موانئ مثل صحار والدقم ومسقط، تحسبًا لأي طارئ.

3. التعاون الإقليمي والدولي:

شاركت عمان في التنسيق الأمني الخليجي، وفتحت المجال لتبادل المعلومات البحرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن دون السماح بتمركز قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها في تلك المرحلة.

رابعًا: موقف عُمان من التدويل العسكري

بخلاف الكويت، رفضت سلطنة عُمان فكرة تدويل أمن الخليج بشكل مفرط، وعارضت الاعتماد الكامل على القوى الكبرى، واعتبرت أن الحل يكمن في:

التعاون الإقليمي بين دول الخليج.

الحوار المباشر مع إيران لتأمين حرية الملاحة.

الحفاظ على استقلال القرار الأمني الخليجي.

خامسًا: الدور الدبلوماسي العُماني

قامت عُمان بدور الوسيط الهادئ خلال الأزمة:

نقلت رسائل بين إيران وبعض دول الخليج.

استضافت لقاءات غير معلنة تهدف إلى نزع فتيل التوتر.

حافظت على علاقتها الدبلوماسية مع طهران، رغم الانتقادات الخليجية.

سادسًا: مضيق هرمز كعامل ضغط

تعاملت عمان مع التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز بكثير من الحذر، واعتبرت أن أي إغلاق للمضيق سيُعد إعلان حرب شامل، يهدد المنطقة بأسرها. ولهذا، شددت السلطنة على:

سابعاً : الموقف العماني من خلال الوثائق البريطانية

نوضح في هذا المحور موقف سلطنة عمان من حرب الناقلات النفطية التي دارت بين قطبي حرب الخليج الأولى وهما القطب العراقي العسكري ونظيره الإيراني، وسوف نقوم بتبين موقف العمانيين السياسي والدبلوماسي من تلك الحرب الجديدة، فقد جاء في إحدى الوثائق البريطانية :

(أخبرني العقيد مالك سليمان نائب رئيس مكتب القصر بمسقط في ٣١/يوليو / تموز إن الإمارات العربية المتحدة موجودة حالياً في كتب العراق السيئة لسببين رئيسين :

١ـ اعتقد العراقيون إن الإمارات كانت تقدم مساعدة مالية سرية لإيران وكانوا مقتنعين أيضاً بأن الشارقة كانت تستخدم كنقطة عبور لإعادة إمداد إيران بالمعدات العسكرية وعلق العقيد مالك أنه عندما اثار نائب كويتي(لم يذكر اسمه) النقطة الأخيرة مع أمير الشارقة علق الشيخ سليمان بأنه لا يستطيع تحمل استعداء إيران ومضى يقول إن دبي كانت منخرطة بشكل أعمق من الشارقة في توفير مرافق العبور لإيران .

٢ـ أضاف العقيد مالك إن طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقي قد اشتكى إلى السلطان خلال زيارته لعمان في زقت سابق من العام الحالي حول موقف الإمارات ذو الوجهين تجاه العراق)

لقد كان الموقف السياسي الإماراتي الرسمي يقف على الحياد من إحداث الحرب العراقية الإيرانية ومجرياتها العسكرية، إذ كانت الإمارات في ذلك الوقت في طور بناء دولتهم الحديثة ، فلم يكن بوسع الإماراتيين زج أنفسهم في تلك الحرب التي قد تكلفهم اثمان مادية وبشرية باهضة وتؤثر على مسار نهضتهم العمرانية الناشئة ، فضلاً

عن ذلك فقد كانت سلطنة عمان تحذو حذو الإماراتيين وتنتهج المسار الدبلوماسي نفسه ولم تمتنع من فتح قنوات دبلوماسية تسعى لتخفيف حد التوتر السياسي والعسكري بين العراقيين والإيرانيين .

(الموقف العماني :

(عُلم من قبل مسؤول الشؤون الخارجية بوزارة الخارجية البريطانية بأن وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان سيزور طهران في ٢٨ / ديسمبر / كانون الأول لمدة ثلاثة أيام أي في ٣١ من الشهر ذاته نيابة عن مجلس التعاون الخليجي وبدل زيارة أسد الله بن علوي وأعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية إن هذه الزيارة تتم وفقاً لسياق العلاقات الثنائية بين البلدين عمان وإيران)

مثلما بينا في الوثيقة السابقة من موقف العمانيين الداعي لإنهاء مجريات الحرب العراقية الإيرانية فقد وسعت السلطنة كل جهودها الدبلوماسية وعبر قنوات سرية خاصة تارة وعلانية تارة أخرى لتقريب وجهات النظر السياسية والسلمية بين العراق وإيران، إذ كان العمانيون يعملون على إحلال السلام في مياه الخليج العربي وتجنيب سفنهم التجارية والسفن الأخرى من الأضرار الحربية والمخاطر العسكرية التي تنطلق نيرانها من القوات المسلحة العراقية والإيرانية .

الموقف العماني :

(1- يبدو أنه في المفيد تقديم التقارير على ضوء الأوراق اللاحقة بتاريخ ١٦/ تشرين الثاني ١٩٨٥ صرح رئيس الدائرة السياسية (JAEfa) أنه أدرك أن يوسف بن علوي يعتزم بزيارة طهران قريباً بعد اجتماع قمة بغداد لكن الإيرانيين قالوا إن التوقيت غير ملائم إذ أرادوا أن يروا مخرجاً لزيارة وزير الخارجية ولايتي إلى الرياض.

٢- أوضح السيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت مسرورة جداً بتحسن الحوار نحو إيران في قمة مجلس التعاون الخليجي)

يبدو أن موقف العمانيين قد راح يتصاعد نحو أعلى مستويات الدبلوماسية من الحد والحراك الساعد بجدٍ لإيقاف حرب الخليج الأولى حتى وصل لدرجة طلب أصحاب القرار السياسي العماني بإرسال وزير خارجية السلطنة آنذاك يوسف بن علوي موفوداً خاصاً إلى طهران عقب إنتهاء القمة العربية التي عقدت في بغداد ، ولكن الموقف الإيراني في وقتها قد دعا العمانيين إلى تأجيل تلك الزيارة السياسية، حتى يتبين للإيرانيين ما تتمخض عنه زيارة وزير خارجيتها علي أكبر ولايتي إلى المملكة العربية السعودية .

إن هذه الجهود العمانية المتواصلة على طيلة سنوات الحرب قد جاءت بنتائج في نهاية المطاف نحو قبول طرفي نزاع الحرب بالجلوس على طاولة التفاوض وهو ما تمخض عنه في الأخير إنهاء العمليات العسكرية والعدائية بين العراقيين والإيرانيين والتزامهم بقرارت مجلس الأمن الدولي الداعي لإيقاف تلك الحرب عام ١٩٨٨م.

في الختام، يرى الباحث أن الموقف العُماني من حرب الناقلات يُقدم نموذجًا يحتذى به في السياسة الخارجية المتوازنة والحكيمة.. لقد نجحت عُمان، بفضل قيادتها الرشيدة ودبلوماسيتها الهادئة، في حماية مصالحها الوطنية، وتجنب الانجرار إلى صراعات مدمرة، وفي الوقت نفسه، ساهمت بفاعلية في تخفيف حدة التوتر ودعم جهود السلام الإقليمية والدولية. هذا الموقف رسخ مكانة عُمان كوسيط موثوق ومحور للاستقرار في منطقة مضطربة.

المبحث الخامس

موقف دولة الكويت من حرب الناقلات

أولًا: الموقع الجغرافي والحساسية الأمنية

تقع الكويت في أقصى شمال الخليج العربي، وتعتمد اعتمادًا كبيرًا على صادراتها النفطية التي تمر عبر موانئها البحرية. ومع اندلاع حرب الناقلات، وجدت الكويت نفسها في قلب الخطر، خصوصًا بعد أن أصبحت ناقلاتها هدفًا مباشرًا للهجمات الإيرانية، نظرًا لدعمها السياسي والمادي للعراق خلال الحرب.

ثانيًا: بداية التصعيد ضد الكويت

في عام 1984، بدأت إيران تستهدف ناقلات النفط الكويتية بشكل مباشر، كرد فعل على دعم الكويت للعراق:

تم قصف ناقلات ترفع العلم الكويتي في المياه الخليجية.

تعرّض ميناء الأحمدي، أحد أكبر موانئ النفط الكويتية، للتهديد المستمر.

واجهت الكويت صعوبة في ضمان سلامة صادراتها النفطية، ما أثر على اقتصادها بشكل ملحوظ.

ثالثًا: التحرك الكويتي الدبلوماسي والعسكري

1. طلب الحماية الدولية:

في خطوة تُعدّ الأهم خليجيًا، طلبت الكويت رسميًا في عام 1986 من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي توفير الحماية لناقلاتها، مما أدى إلى:

إعادة تسجيل عدد من الناقلات الكويتية تحت العلم الأمريكي والسوفيتي.

بدء عمليات المرافقة البحرية من قبل القطع البحرية الأمريكية والروسية.

دخول الخليج في مرحلة تدويل حقيقية للصراع.

2. تعزيز التعاون الخليجي:

سعت الكويت لتقوية التعاون الأمني الخليجي، وشاركت في جميع اجتماعات مجلس التعاون الطارئة، كما دعت إلى تنسيق أكبر لمواجهة التهديدات الإيرانية.

رابعًا: التداعيات السياسية والأمنية

الهجوم على ناقلة النفط الكويتية "سيوف"، والهجمات المتكررة على ناقلات أخرى، دفع بالكويت إلى قبول الحماية العسكرية الأجنبية بشكل كامل، رغم تحفظاتها السابقة.

لعبت الكويت دورًا محوريًا في إقناع الولايات المتحدة بزيادة حضورها العسكري في الخليج، مما مهّد لمرحلة جديدة من التواجد الأمريكي الدائم.

تزايدت التهديدات الإيرانية، بما في ذلك زرع الألغام البحرية في المياه القريبة من الموانئ الكويتية.

خامسًا: الموقف الداخلي الكويتي

رغم الانقسام بين التيارات السياسية في الكويت بشأن الاستعانة بالقوات الأجنبية، فإن الغالبية رأت أن الحفاظ على الاقتصاد وأمن الملاحة يتطلب تدخلاً خارجيًا.

عبّرت الحكومة الكويتية عن موقفها بوضوح في بيانات رسمية أكدت فيه أن الخيار العسكري لم يكن رغبة، بل ضرورة.

سادسًا: خلاصة الموقف الكويتي

يمكن تلخيص موقف الكويت في النقاط التالية:

انحياز واضح للعراق، ما جعلها هدفًا مباشرًا لإيران.

تبني سياسة حماية دولية مباشرة لناقلاتها.

تحوّل في العقيدة الأمنية الكويتية نحو الاعتماد على التحالفات الدولية.

دور محوري في تدويل الصراع وإبراز أزمة أمن الخليج أمام العالم.

سابعاً : استقراء موقف دولة الكويت من حرب الناقلات النفطية من خلال الوثائق

سوف يتم تسليط الضوء على الموقف الكويتي السياسي من حرب الناقلات النفطية التي حدثت بين الجيش العراقي والجيش الإيراني، فمن دون أدنى شك، أن موقف الكويت من حرب الناقلات النفطية بصورة خاصة متأتي من موقف الكويتيين من الحرب العراقية الإيرانية بصورة عامة.

فمن الوثائق التي نستشف من خلالها الموقف الكويتي من حرب الناقلات ما بينه

الموقف الكويتي من هجوم القوات الإيرانية على سفينة بحرية :

(1-تلقى مكتب السفير البريطاني غراسي تاكنزي في أبو ظبي رسالة سرية من المالكين اليابانيين لناقلة نفط تعمل في حقل أبو النجوش النفطي البحري (حوالي ٢٥-٣٠ شمالاً و ١٠-٥٣ شرقاً) للإبلاغ عن هجوم شنته طائرات إيرانية على سفينة حاويات تحمل العلم الكويتي وناقلة نفط كورية تحمل العلم الكوري الجنوبي حوالي الساعة (٣٥-١٢) ظهر يوم ١٨/شباط على بعد تسعة أميال من سفينتهم. طلبت الشركة من كل من غراسي وشركة ديل للمقاولات(توتال) التواصل مع السلطات المحلية بشأن ضمان سلامة الموظفين اليابانيين على متن سفينتهم.

٢- تعرب الشركة أن اتّحاد البحارة اليابانيين قد أعربوا عن قلقهم بشأن خدمتهم في هذه المناطق ومن الواضح أن السفينة الكويتية التي تعرضت للهجوم كان يديرها طاقم ياباني يقولون إن السفينة تم إنقاذها بالكامل لكن أعضاء طاقم OME لا زالوا مفقودين.

٣- نشرت الصحافة المحلية خبر الهجوم على السفينة الكويتية(المناخ تابعة لشركة الأمارات العربية المتحدة) وليس زيت على متن السفينة الكويتية وليس لدينا المزيد من المعلومات عنها.

٤- تعليق هذا الهجوم حوالي حد ما الأقرب إلى الإمارات العربية المتحدة الذي حدث هذا الآن على الرغم من أنه يبدو أنه حدث على الجانب الآخر من الخط المتوسط في المياه الإقليمية للإمارات العربية المتحدة)( )

بما أن الكويت على تماس مباشر بأتون هذه الحرب بوصفها تشترك مع العراق بحدود برية وبحرية ومع إيران بحدود بحرية فهي متضررة جداً من هذا الصراع العسكري أما من ناحية تعرض سفنها النفطية لقصف الطيران الحربي لطرفي نزاع الحرب أو مخاطر أخرى تتمثل بامتناع بعض الشركات البحرية بالتوجه نحو الموانئ الكويتية خوفاً على سفنها وطواقمها البحرية ففي هذه الوثيقة نجد إضافة لتعرض سفينة كويتية لقصف الطيران الحربي الإيراني أن سفينتين أخريتين إحداهما يابانية والأخرى تعود لدولة كوريا الجنوبية قد تعرضتا للمصير نفسه من قبل الطيران العسكري الإيراني.

وفي النهاية يرى الباحث أن موقف الكويت من حرب الناقلات كان موقفًا اضطراريًا، ولكنه اتسم بالحنكة والشجاعة.

ففي ظل تهديد مباشر لمصدر رزقها وخطوطها الملاحية، اختارت الكويت الطريق الأكثر فاعلية لحماية مصالحها، حتى لو تطلب ذلك الاستعانة بقوى دولية.. هذا القرار لم يحمِ الاقتصاد الكويتي فحسب، بل ساهم أيضًا في لفت انتباه العالم إلى خطورة الوضع في الخليج، مما كان له تأثير كبير على مسار الحرب ونتائجها النهائية.

الخلاصة والنتائج

النتائج الرئيسية

1. _تدهور العلاقات بين إيران والعراق: حرب الناقلات أدت إلى تدهور العلاقات بين إيران والعراق، مما أدى إلى استمرار التوتر بين الدولتين.

2. _تأثيرات اقتصادية كبيرة: حرب الناقلات أدت إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة على كلا الدولتين، حيث تأثر إنتاج النفط والتصدير.

3. _تطوير القوات البحرية: حرب الناقلات أدت إلى تطوير القوات البحرية لكلتا الدولتين، حيث قامت الدولتان بتحديث أساطيلهما البحرية.

ثانياَ: الخلاصة

أولًا: الخلفية المشتركة

تشتركت الدول الثلاث – الإمارات والكويت وسلطنة عمان – في كونها دولًا نفطية مطلة على الخليج العربي، تعتمد على تصدير النفط عبر الممرات البحرية الحيوية، مما جعلها جميعًا عرضة لتداعيات حرب الناقلات. إلا أن المواقف التي تبنّتها هذه الدول اختلفت باختلاف سياساتها الداخلية، ومواقعها الجغرافية، وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

ثانيًا: الموقف الكويتي – الحزم والتدويل

الكويت مثّلت النموذج الأوضح في الاعتماد على القوى الكبرى لتأمين صادراتها، وتبنّت خيار الحماية الدولية دون تردد.

ثالثًا: الموقف الإماراتي – التوازن والانضباط

الخلاصة: الإمارات سعت إلى التوازن: دعم العراق بهدوء، وتفادي استفزاز إيران، مع تعزيز بنيتها التحتية لحماية الملاحة من دون مواجهة مفتوحة.

رابعًا: الموقف العُماني – الحياد والوساطة

الخلاصة: عُمان تبنّت سياسة مستقلة، حافظت على علاقات متوازنة، ورفضت تدويل أمن الخليج، مع الحفاظ على أمن الملاحة انطلاقًا من موقعها الاستراتيجي.

خامسًا: التحليل المشترك – أوجه الشبه والاختلاف

الكويت سعت إلى الحماية الدولية.

الإمارات توازنت بين الانضباط العسكري والدبلوماسي.

عُمان اختارت الوساطة والحياد.

سادسًا: الدلالات الجيوسياسية

الكويت دفعت ثمن الانحياز السياسي الكامل، لكنها أيضًا أرست سابقة في استدعاء الحماية الأجنبية.

الإمارات استثمرت في البنية التحتية (ميناء الفجيرة) لتحييد تأثير الخليج، وتجنبت التصعيد.

عُمان عززت صورتها كوسيط إقليمي موثوق، ما جعلها تلعب أدوارًا مهمة لاحقًا في ملفات أخرى.

ثالثًا: التوصيات

1. تعزيز التعاون الدفاعي الخليجي المشترك:

يجب على دول مجلس التعاون الخليجي تطوير منظومة دفاعية بحرية مشتركة، تشمل تعزيز التعاون بين القوات البحرية وتعميق التنسيق في مجال الاستخبارات والأمن البحري.

إنشاء اتفاقيات دفاعية شاملة تضمن استجابة سريعة في حال تعرض أي دولة من دول المجلس لتهديدات مماثلة في المستقبل.

2. استمرار تطوير القدرات العسكرية الذاتية:

يجب أن تستمر دول الخليج في تحديث قدراتها الدفاعية البحرية لتكون قادرة على حماية مياهها الإقليمية وسفنها التجارية بشكل مستقل، دون الاعتماد على القوى الكبرى.

إنشاء برامج تدريبية للقوات البحرية على حماية السفن التجارية من الهجمات المحتملة.

3. تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع القوى الكبرى:

يمكن لدول الخليج تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، مع الحفاظ على سيادتها، بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية في الممرات البحرية الهامة مثل مضيق هرمز.

تبني سياسات دبلوماسية تركز على الاستجابة الجماعية مع القوى الكبرى لضمان حرية الملاحة.

4. الاستثمار في البنية التحتية البحرية:

ينبغي على دول الخليج تعزيز البنية التحتية للموانئ لضمان قدرة السفن على التحرك بحرية وأمان.

دعم موانئ بديلة كما فعلت الإمارات في ميناء الفجيرة، لتحييد تأثير أي تهديدات قد تحدث في البحر.

5. الاستفادة من تجربة عُمان في الوساطة:

يمكن لدول الخليج الاستفادة من النهج العُماني في الوساطة، وتعزيز جهود التفاوض والحوار مع دول مثل إيران، لتجنب التصعيد في المستقبل وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي.

6. تفعيل دور الأمم المتحدة في حماية الملاحة:

يجب على دول الخليج السعي إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال حماية الملاحة الدولية، من خلال إنشاء ممرات آمنة للملاحة في المياه الإقليمية الخليجية، في حال نشوء أزمات مستقبلية.

الخاتمة:

حرب الناقلات بين إيران والعراق كانت حربًا بحرية استمرت من 1980 حتى 1988، وكانت جزءًا من الحرب الإيرانية العراقية. خلال هذه الحرب، قامت إيران والعراق بتحطيم ناقلات النفط لكلتا الدولتين، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الدولتين وتأثيرات اقتصادية كبيرة. يجب على الدولتين العمل على تحسين العلاقات بينهما، وتطوير القوات البحرية، والتركيز على التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

1- الحدود العراقية الإيرانية دراسة تاريخية سياسية، بيداء محمود أحمد، (بحث)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٢٠-٢١ : 93.

2- الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨م قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٤م : 77.

3- الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م ، تأليف المشير عبد الحليم أبو غزالة ، ١٩٩٤م : 7.

4- - الحرب العراقية الإيرانية دراسة تحليلية، علي الحسني، مكتبة تاريخ الإسلام ، إيران.

5- - الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨م) ، إسلام محمد عبد ربه المغير، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، ٢٠١٥م : 3

6- - الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨م)، إسلام محمد عبد ربه المغير : ١٤٩

7- - الحرب العراقية الإيرانية، بيير رازو، ترجمة : فلاح حسن الأسدي، دار مكتبة عدنان، ط١، بغداد- العراق، ٢٠٢٣م : 18

8- - الصراع العربي - الفارسي قراءة جيوبوليتيكية للمواجهة التاريخية حول خليج الأم

9- ، د. نبيل خليفة ، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ط١، جبيل ـ لبنان، ٢٠١٨م : 22.

10- العلاقات الكويتية الإيرانية ١٩٧٩ـ ١٩٩١م (دراسة تاريخية سياسية) ،

11- د. محمد سالم أحمد الكواز، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة، مج٧، ع٣، ٢٠١٢م : 3

12- ـ حرب الخليج ، بيار سالينجر إريك لوران ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط١١، ١٩٩٣م : 7.

13- ـ حرب الناقلات في ضوء حادثة قناة السويس ، ماهر لطيف ، بحث ، مجلة حمورابي، ع٣٨، تونس، ٢٠٢١م : 115

14- ـ موقف الإمارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠ـ١٩٨٨) ، داود سالم لازم النوفلي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة جامعة كربلاء، ٢٠٢٣ : 1.

15- ـ موقف جريدة الأهرام من حرب الناقلات ١٩٨٤م، صلاح خلف مشاي، رغد حسام عيسى، (بحث) ، مجلة العلوم الإنسانيّة، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة بابل ، مج٢٩ ، ع١، ٢٠٢٢م : 319

16- ـ موقف سلطنة عمان من حرب الخليج الأولى والثانية، د. علي حمزة عباس، (بحث)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية جامعة الموصل، مج١٣، ع١، ٢٠١٤م : 5.

17- ـ ينظر : الحرب العراقية الإيرانية(١٩٨٠ـ١٩٨٨م)، إسلام محمد عبد ربه المغير : ١٤٩.

18- ـ ينظر : حرب الناقلات في ضوء حادثة قناة السويس ، ماهر لطيف ، بحث ، مجلة حمورابي، ع٣٨، تونس، ٢٠٢١م : 115.

19- ـ ينظر : حرب الناقلات في ضوء حادثة قناة السويس، ماهر لطيف : ١١٣.

20- ـ ينظر : موقف جريدة الأهرام من حرب الناقلات ١٩٨٤م : ٣٢٥.

21- ـ ينظر : موقف جريدة الأهرام من حرب الناقلات ١٩٨٤م، صلاح خلف مشاي، رغد حسام عيسى، (بحث) ، مجلة العلوم الإنسانيّة، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة بابل ، مج٢٩ ، ع١، ٢٠٢٢م : 319.

22- نيشاني، فاطمة، حمادو، فتيحة، رموم، & محفوظ/مؤطر. (2016). الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988 م (Doctoral dissertation)، جامعة أحمد دراية-ادرار).

23- عبد الوهاب عبد الستار القصاب. "الحرب العراقية-الإيرانية-قراءة تحليلية." الحرب العراقية-الإيرانية-قراءة تحليلية (2001).

24- مجموعة مؤلفين. الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

25- مجموعة مؤلفين، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). العلاقات الخليجية-الأميركية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

26- دينا رزق خوري. العراق في زمن الحرب: الجندية والاستشهاد وإحياء الذكرى. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

27- رغد حسام عيسى، and صلاح خلف مشاي. "موقف جريدة الاهرام من حرب الناقلات ١٩٨٤م." Journal Human Sciences 13.1 (2022).

28- السلمي. (2021). إيران وعسكرة التشيع في الداخل والخارج. مجلة السياسة والاقتصاد، 12(العدد (11) يوليو 2021)، 1-33.

29- شميني وردة، and سالم كربوعة. "حرب الخليج الثانية و أثرها على العلاقات الدولية."

30- شميني وردة؛ سالم كربوعة. حرب الخليج الثانية و أثرها على العلاقات الدولية.

31- الصالحي، ن. (2012). "عُمان وعلاقاتها الإقليمية في زمن الحروب". دراسات الشرق الأوسط، ص. 154.

32- عمرو عبد العاطي، and المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

33- مجموعة مؤلفين، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). العلاقات الخليجية-الأميركية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

34- مجموعة مؤلفين. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

35- مصطفى أحمد عبد العزيز طه، and د. محمد. "موقـــف الجامعة العربية ومصر من الحرب العراقية–الإيرانية1980–1988." الإنسانيات 2025.1 (2025): 501-532.

مصادر انجليزية

--Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 22February 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 22February 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 7 October 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section: 25 September 1985.

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 31 October 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 26 April 1985.

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 25 July 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 15 February 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 4August 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 10December 1986

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 23 December : 1985.

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section: 25 September 1985.

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 31 October 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 26 April 1985.

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 25 July 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 15 February 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 10December 1986

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 22 February 1985

- Bagdad (F.M) lnformattion On Oil Supplies 14-FEP From Royal Swedise Embbassy British lnterests Section : 22 February 1985

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract

The "War of the Tankers" occurred between 1984 and 1989, involving attacks between Iraq and Iran, primarily targeting Kuwaiti oil tankers to undermine their export capabilities. This conflict significantly impacted the economic and political security of the Gulf region, posing real challenges for Gulf states in protecting their interests and ensuring stability.

Historically, the Gulf became a maritime battlefield following the Iran-Iraq War that began in 1980. Iraq initiated attacks on Iranian vessels in 1984, prompting Iran to retaliate against Kuwaiti and American tankers. Consequently, maritime confrontations intensified.

Gulf states exhibited varying responses to the tanker war. Kuwait, heavily affected, sought international military intervention for protection. Conversely, the UAE maintained a balanced stance, while Oman adopted a policy of neutrality and avoided military involvement.

Economically, the conflict raised marine insurance costs and diminished oil exports, although some nations like the UAE mitigated economic impacts due to their strategic locations.

The war highlighted the need for enhanced collective defense among Gulf states to address future threats. It also emphasized the role of major powers, especially the United States, in safeguarding maritime navigation, despite differing opinions on the extent of their involvement.

Ultimately, the tanker war transformed the perception of Gulf security, underscoring that maritime threats are as significant as land-based ones. The research concludes with recommendations for improved regional defense cooperation and the strengthening of Oman’s diplomatic role as a mediator

---